

## قرار المخالفة

المعطى من قبل العضوين السيدين موسى السكاك وشكري المهنتي في قرار التفسير رقم ١٩٧٠/٢٣  
اننا نخالف الاكثية المحترمة فيما ذهبت اليه في هذا التفسير ، ذلك لانه وان كانت المبادئ القانونية العامة تنص  
على عدم رجعية القوانين ، اي عدم انسحابها على الماضي واقتصرها على حكم المستقبل وما يقع ابتداء من يوم نفاذها،  
الا ان هذه القاعدة لا تنطبق على المراكز القانونية التي يدركها القانون الجديد وهي ما تزال في دور التكوين او  
الانقضاء ، اذ ان مثل هذه المراكز تخضع لاحكام القانون الجديد بما له من أثر مباشر .

وحيث ان المكلف الذي التحق بالخدمة الوطنية الاجبارية ولم يكمل مدة الخدمة القانونية يعتبر مركزه القانوني  
ما يزال في دور الانقضاء فان حكم القانون الجديد الذي القى قانون الخدمة الوطنية الاجبارية يسرى عليه .  
هذا ما اراه في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٧٠/٨/٢٣

المعز المخالف  
المستشار الحفوي لرئاسة الوزراء  
شكري المهنتي

المعز المخالف  
رئيس محكمة التمييز الثاني  
موسى السكاك



# الجمهورية العربية السورية

## المملكة الاردنية الهاشمية

عمان السبت ٢٣ رمضان سنة ١٣٩٠ هـ . المرافق ٢١ تشرين ثاني سنة ١٩٧٠ م . العدد ٢٢٦٨

## الفهرس

صفحة	قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٠
١٥٤٥	قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٠
١٥٥٤	قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠
١٥٥٦	قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠
١٥٥٨	قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٠
١٥٥٩	قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٠	قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٠
١٥٦١	قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٢	قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٣	قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٤	قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٥	قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٦	قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٧	نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠
١٥٦٩	نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٦) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٧) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٨) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٦) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٨) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٠
	نظام رقم (١٠٠) لسنة ١٩٧٠

## نحسب الله تعالى الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١١/١٩٧٠  
تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٠

## قانون المواصفات والمقاييس

### الفصل الاول

#### تمهيد

المادة ١ - اسم القانون ويند العمل به  
يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٧٠ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعاريف  
يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -  
تعني كلمة ( المملكة ) المملكة الأردنية الهاشمية .  
وتعني كلمة ( الوزير ) وزير الاقتصاد الوطني  
وتعني كلمة ( الدائرة ) دائرة المواصفات والمقاييس  
وتعني عبارة ( المدير العام ) مدير عام دائرة المواصفات والمقاييس المؤسسة بمقتضى هذا القانون .  
وتعني عبارة ( المجلس الاستشاري ) المجلس الاستشاري لدائرة المواصفات والمقاييس المؤلف بمقتضى هذا القانون  
وتعني عبارة ( المواصفات القياسية ) الصفات التي يوافق عليها مجلس الوزراء لتحديد جودة وصفات السلع والمواد التي يرمز لها في المملكة ب ( م ق أ ) ويرمز لها دوليا .  
( JSS ) ( Jordan Standard Specifications )  
وتعني كلمة ( مقاييس ) الآلات والادوات والاجهزة التي تستعمل في القياس وفي جملة ما تشمله ما يلي : -  
أ - مقاييس الأطوال التي تستعمل في قياس الابعاد او المساحات او الاحجام بوحدة المتر الدولي او اجزائه او مضاعفاته .  
ب - المقاييس التي تستعمل لتحديد السمات بوحدة المتر الدولي او اجزائه او مضاعفاته .  
ج - الأوزان التي تستعمل لتحديد الكتلة بوحدة الكيلو غرام الدولي او اجزائه او مضاعفاته .

## الفصل الثاني

### دائرة المواصفات والمقاييس

#### تأسيسها ومهامها

المادة ٣ - تأسيس الدائرة

أ - تؤسس دائرة تسمى دائرة المواصفات والمقاييس ترتبط بالوزير مباشرة ويعين لها مدير عام ومهندسون ومفتشون ومن تدعو اليهم الحاجة من الموظفين الآخرين لتنفيذ هذا القانون .

ب - يتولى المدير العام اعداد البرنامج السنوي للدائرة وإدارة أعمالها اليومية والاشراف على أعمال اللجان ومتابعتها .

المادة ٤ - مهام الدائرة

أ - تقوم الدائرة بالمهام التالية : -

- ١ - تحديد المواصفات والمقاييس وتعديلها كلما رأت ذلك ضروريا ، والعمل على تجميع استعمالها ونشر المعلومات التي تتعلق بها .
- ٢ - وضع مشروعات المواصفات القياسية للسلع والمواد التي تنتج محليا لتحديد جودتها وتسهيل تبادلها التجاري في المملكة وخارجها .
- ٣ - اصدار المواصفات التي يوافق مجلس الوزراء عليها كمواصفات قياسية .
- ٤ - اصدار المصطلحات وتحديد طرق الفحص والاختبار والتحليل لتحديد جودة ومواصفات السلع والمواد .
- ٥ - تنسيق المواصفات القياسية الأردنية الى المسدى الذي يكون فيه ذلك ممكنا ، لتتفق مع توافقي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس والمنظمة الدولية للمواصفات وغيرها من المنظمات والمؤسسات المختصة .
- ٦ - اعداد علامة خاصة يستعملها المنتج او المصدر للسلع والمواد التي تطبق عليها المواصفات القياسية الأردنية للدلالة على جودتها .
- ٧ - تشجيع استعمال البطاقات والبيانات او فرض استعمالها كلما رأت ذلك ضروريا ، حل اوعية التغليف بقصد الارشاد .
- ٨ - الاتفاق مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية المماثلة بقصد السماح لها باستعمال علامة الجودة الأردنية ويشترط في ذلك قيام تلك المنظمات والمؤسسات بالكشف المسبق على المنتجات والمواد المعنية لتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية الأردنية قبل استعمال تلك العلامة .
- ٩ - الاعتراف بالمواصفات القياسية للدول الاخرى للمدد التي يقرها الوزير بناء على تنسيق من المدير العام بغية تنظيم ومراقبة السلع والمواد المنتجة في المملكة والمصدرة والمستوردة .
- ١٠ - اعداد المختبرات وطرق التحليل والمراقبة والتفتيش على السلع والمواد التي تخضع للمواصفات المقررة .

- ١١ - دراسة التقارير التي تقدمها اللجان الفنية المختصة بها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .
- ١٢ - اجراء او تشجيع اجراء الدراسات والابحاث التي تتعلق بالمواصفات في المجالات المختلفة .
- ١٣ - المشاركة في رفع مستوى الصناعة المحلية وتشجيعها لتحسين انتاجها وحماية المستهلك وقمع الغش عن طريق تحديد المواصفات والشروط التي يجب التقيد بها من قبل المنتج والمصدر والمستورد .
- ١٤ - الاحتفاظ بمراجع القياس الاساسية التي تحتاج الدائرة اليها لمعايرة اجهزة القياس والكيل والوزن ووحداتها وغيرها من الوسائل للتأكد من مدى صحتها ومطابقتها للوحدات النظامية المقررة ودمجها بالخدمة التي يقررها الوزير .
- ١٥ - التعاون مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية المهتمة وتمثيل المملكة في المؤتمرات العربية والدولية للمواصفات والمقاييس .
- ١٦ - اتخاذية تدابير اخرى تساعد على القيام بهذه المهام .

ب - تكون الدائرة المرجع الوحيد في المملكة في كل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس والمكايل والاوزان غير انه يجوز لها ان تسترشد بأراء او تنسيب الوزارات والدوائر والمؤسسات الاخرى في هذه المجالات

### الفصل الثالث

#### المجلس الاستشاري تأليفه ومهامه

##### المادة ٥ - تأليف المجلس الاستشاري

١ - يولف المجلس الاستشاري من :-

- الوزير او من ينوبه
- المدير العام
- ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني
- ممثل عن وزارة الصحة
- ممثل عن وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
- ممثل عن وزارة الاشغال العامة
- ممثل عن وزارة الزراعة
- ممثل عن مركز التنمية الصناعية
- ممثل عن دائرة الترميم والاستيراد والتصدير
- ممثل عن نقابة اصحاب المهن الهندسية
- ممثل عن نقابة المهنيين الزراعيين
- ممثل عن غرفة صناعة عمان

- ب - يعين بمطس الوزارات والدوائر الحكومية في المجلس الاستشاري ويستبدلون بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير المختص .
- ج - يعين ممثلو الهيئات الاخرى ويستبدلون بقرار من مجالس ادارتها وموافقة الوزير .
- د - يجوز ، اذا كان ذلك ضروريا ، زيادة الاعضاء على الوجه المبين في الفقرتين (ب) و (ج) .
- هـ - يجوز للوزارات والدوائر الحكومية والهيئات الاخرى ان تنتدب أعضاء مساعدين للاعضاء الاصليين في المجلس الاستشاري بصفة مراقبين فقط .
- و - يجوز للدائرة ، في نظام يصدر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الثامنة والعشرين ان تدفع مكافآت مالية الى اعضاء المجلس الاستشاري واللجان الفنية المختصة مقابل المهام والخدمات التي يقدمونها .

##### المادة ٦ - ادارة شؤون المجلس الاستشاري

- أ - يعقد المجلس الاستشاري جلساته بناء على دعوة خطية يصدرها الرئيس قبل عشرة ايام على الاقل من تاريخ كل جلسة ويسرّب على المجلس الاستشاري ان يعقد جلسة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر .
- ب - يتألف النصاب القانوني في الجلسات بحضور أكثرية الاعضاء المطلقة على ان يكون احدهم الرئيس .
- ج - تصدر قرارات المجلس الاستشاري بالاكثرية المطلقة لاصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً .
- د - لا يجوز افتاء مداولات المجلس الاستشاري أو أية معلومات تقدم اليه الا من قبل الرئيس او بموافقة .

##### المادة ٧ - مهام المجلس الاستشاري

يقوم المجلس الاستشاري بالمهام التالية :-

- ١ - تقديم المشورة حول السياسة العامة لتشجيع استعمال المواصفات القياسية والمقاييس والمكايل والاوزان .
- ٢ - تقديم المشورة حول اعداد برنامج العمل السنوي للدائرة :

### الفصل الرابع

#### المقاييس والمكايل والاوزان

##### المادة ٨ - اعتبار الوحدات المترية وحدات نظامية

تعتبر الوحدات المترية في المقاييس بانواعها بما في ذلك المكايل والاوزان على الوجه المبين في المادة الثانية هي الوحدات النظامية النافذة في المملكة وتعتبر اية وحدات أخرى غير قانونية .

## المادة ٩ - تفتيش ودمع المقاييس والمكاييل والأوزان

يجوز للوزير، بالاتفاق مع وزير الداخلية أو وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية، حسب مقتضى الحال، استناد مهمة تفتيش ودمع المقاييس والمكاييل والأوزان التي تستعمل في الملكية إلى موظفين من دوائر الحكام الإداريين أو المجالس البلدية أو المحلية أو القروية كما يجوز للوزير استناد هذه المهمة إلى موظفي دائرة التورن والاستيراد والتصدير ويعرف كل موظف استندت هذه المهمة إليه - لأغراض هذا القانون فيما بعد بالتفتيش. ويشترط في ذلك تزود الدائرة كل مفتش تستند هذه المهام إليه بمجموعة واحدة كاملة على الأقل من المقاييس والمكاييل والأوزان والأجهزة المقررة للمعايرة.

## المادة ١٠ - صلاحيات المفتش

أ - يجوز للمفتش دخول أي مكان يعتقد أنه تستعمل فيه مقاييس أو مكاييل أو أوزان أو أجهزة بها ومقابلتها بالمقاييس والمكاييل والأوزان والأجهزة المفروضة بالدائرة أو لدى الجهات المبينة في المادة التاسعة، وضبط أو حجز أو مصادرة المقاييس والمكاييل والأوزان والأجهزة التي يتبين أنها تستعمل خلافاً لأحكام هذا القانون.

ب - يجوز لأي ضابط شرطة أن يباشر بناء على تعميمات خطية تصدر إليه على الوجه المبين في المادة التاسعة كافة الصلاحيات المخولة للمفتش في الفقرة (أ).

## المادة ١١ - تقديم التسهيلات للمفتش الخ والواجبة على الاسئلة

يرتب على كل شخص لديه أية مقاييس أو مكاييل أو أوزان أو أجهزة أن يقدم كافة التسهيلات للمفتش أو ضابط الشرطة الذي يقوم بالصلاحيات المخولة إليه على الوجه المبين في المادتين التاسعة والعاشر وأن يجب على كافة الاسئلة التي يوجهها إليه الضابط أو المفتش اجابة تامة.

## الفصل الخامس

## المواصفات

## علامة الجودة

## المادة ١٢ - تأليف لجان فنية

يجوز للوزير بناء على تنسيب من المدير العام، تأليف لجان فنية خاصة تتولى وضع مشروعات المواصفات كما يجوز له بناء على تنسيب من المدير العام أيضاً تعيين أعضاء في تلك اللجان يمثلون المنتجين والمصدرين والمستوردين والمستهلكين. ويشترط في ذلك أن تتوفر في أعضاء هذه اللجان الخبرة والاختصاص والأخلاص الكافي في مجالات العمل المناطة بهم.

## المادة ١٣ - اجراءات الموافقة على المواصفات القياسية والنشر عنها

أ - تقدم اللجان الفنية الخاصة بمشروعات المواصفات التي تضعها على الوجه المبين في المادة الثانية عشرة إلى المدير العام لدراستها وتنقيتها والتأكد من إمكان تنفيذها ورفعها مع تنسيباته بشأنها إلى الوزير لاصدار القرارات التي يستصحبها.

ب - يرفع الوزير مشروعات المواصفات مع تنسيباته بشأنها على الوجه المبين في الفقرة (أ) إلى مجلس الوزراء لاصدار القرارات التي يستصحبها، وإذا اتخذ المجلس قراراً بالموافقة عليها يجري اصدارها كمواصفات قياسية وتعتبر نافذة المفعول من التاريخ المحدد فيها.

ج - تنشر في الجريدة الرسمية ارقام المواصفات القياسية وتاريخ الموافقة عليها والتاريخ المحدد فيها لنفاذها على الوجه المبين في الفقرة (ب) ومواضعها وأماكنها وعناوينها حتى يتمكن ذوو العلاقة من شرائها أو الحصول عليها من الدائرة مباشرة.

## المادة ١٤ - جواز وضع مواصفات مؤقتة

بالرغم مما ورد في المادة الثالثة عشرة يجوز للوزير، بناء على تنسيب من المدير العام، اصدار مواصفات مؤقتة لبعض السلع والمواد لاختبار جدواها من الناحية العملية قبل المسوافة عليها واصدارها كمواصفات قياسية على الوجه المبين في تلك المادة.

## المادة ١٥ - المواصفات القياسية اختيارية

تعتبر المواصفات القياسية اختيارية ويعتبر وجود علامة الجودة على السلعة أو المادة التي تنطبق عليها المواصفات القياسية بمثابة شهادة جودة وبأن تلك السلعة أو المادة مطابقة لتلك المواصفات القياسية.

## المادة ١٦ - جواز اعتبار المواصفات القياسية لبعض السلع والمواد الزامية

بالرغم مما ورد في المادة الخامسة عشرة يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير، أن يتخذ قراراً يعتبر فيه المواصفات القياسية الزامية اعتباراً من التاريخ الذي يجده المجلس في قراره، سيما لتلك السلع والمواد التي تتعلق بالصحة العامة والسلامة أو التي تعد للتصدير.

## المادة ١٧ - تقييد مشتريات الوزارات الخ بالمواصفات القياسية

بالرغم مما ورد في المادة الخامسة عشرة يترتب على كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمجالس البلدية والمحلية والقروية وغيرها من المؤسسات الحكومية أن تتقيد في كافة مشترياتها من السلع والمواد بالمواصفات القياسية الأردنية، أن وجدت، كحد أدنى لجودة تلك المشتريات.

## المادة ١٨ - اعتماد علامة خاصة بالجودة

أ - تعتمد الدائرة علامة خاصة بالجودة، تعرف فيما بعد « بعلامة الجودة » يستعملها بإشراف الدائرة المنتج أو المصدر أو المستورد بناء على طلب خطي يقدمه إليها للدلالة على أن السلعة أو المادة مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بها.

ب - تستعمل علامة الجودة التي تعتمد على الوجه المبين في الفقرة (أ) على شكل خاتم تدفع السلعة أو المادة به أو تنسج في حواشيها أو تحفر عليها أو على شكل شهادة ترفق بالسلعة أو المادة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاعلان.

ج - لا يعطي التصريح باستعمال علامة الجودة على الوجه المبين في الفقرتين (أ) و (ب) إلا بعد أن تتأكد الدائرة من أن السلعة أو المادة مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بها وأن المنتج أو المصدر أو المستورد يمكنه أن يتقيد بها في صورة مستمرة وأن يلتزم بكافة شروطها.

د - يرتب في حالة المواصفات القياسية الإلزامية على الوجه المبين في المادة السادسة عشرة ، أن توضع علامة الجودة على السلعة أو المادة .

هـ - يعتبر بيع أية سلعة أو مادة تحمل علامة الجودة تعهداً للمشتري من قبل المنتج أو المصدر أو المستورد بأن تلك السلعة أو المادة مطابقة للمواصفات القياسية ، ولا تعتبر الدائرة مسؤولة أمام المشتري أو أية جهة أخرى عن أي عمل يقوم به صاحب السلعة مخالف لهذا القانون .

المادة ١٩ - استيفاء رسم محدد لقاء استعمال علامة الجودة تستوفي الدائرة ، في تعاملات تصدر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثامنة والعشرين ، رسماً محدداً لقاء استعمال علامة الجودة على الوجه المبين في المادة الثامنة عشرة . ويشترط في ذلك أن يراعى في تحديد الرسم صنف السلعة أو المادة وتكاليف الفحص والاختبار والتحليل التي تجري على تلك السلعة أو المادة والبرامل الأخرى ذات العلاقة .

المادة ٢٠ - الكشف المتعاقب والتفتيش والمراقبة واخذ العينات يجوز لأي موظف من موظفي الدائرة ، بناء على تعليمات خطية يصدرها إليه المدير العام ، القيام بالكشف المتعاقب والتفتيش والمراقبة واخذ العينات بقصد الفحص والاختبار والتحليل على أية سلعة أو مادة تعمل عابرة للجودة أو ذات مواصفات قياسية .

المادة ٢١ - تعاون الوزارات والادارات والشركات التي تقتضي وسائل الفحص والتحليل مع الدائرة

أ - إلى أن تستكمل الدائرة من اعداد وتجهيز المختبرات الخاصة بها يرتب على كافة الوزارات والادارات والمؤسسات الحكومية الأخرى والشركات التي تقتضي وسائل الفحص والاختبار والتحليل أن تتعاون مع الدائرة لاجراء الاختبارات التي تراها ضرورية للتأكد من مواصفات السلع والمواد بواسطة المختصين فيها أو بواسطة مختصين تتقدمهم الدائرة .

ب - يجوز للدائرة لاجراء الاختبارات التي تراها ضرورية للتأكد من مواصفات السلع أو المواد خارج الملكية في مختبرات أو مؤسسات أو معاهد معترف بها .

ج - يدفع المدير العام كافة اجور اجراء الاختبارات على الوجه المبين في الفقرتين (أ) و (ب) ويجوز له ان يستردهما من صاحب السلعة أو المادة التي اجريت عليها الاختبارات .

المادة ٢٢ - الحالات التي ينذر فيها صاحب علامة الجودة والتي تصدر فيها السلعة أو المادة .

أ - اذا تخلفت السلعة أو المادة التي اعطي لها التصريح باستعمال علامة الجودة عن مطابقة المواصفات القياسية الخاصة بها بمقتضى المادة الثامنة عشرة ، يرتب على المدير العام ان يرسل انذاراً خطياً بالبريد المسجل الى صاحب تلك العلامة يطلب اليه فيه التقيد بالتزاماته خلال مدة لا تزيد عن اسبوعين من تاريخ تسلمه ذلك الانذار .

ب - اذا لم يتقيد صاحب تلك العلامة بالتزاماته على الوجه المبين في الفقرة (أ) يرتب على المدير العام ان يوجه اليه كتاباً بالبريد المسجل يلقي فيه بالتصريح باستعمال تلك العلامة اعتباراً من تاريخ تسلمه ذلك الكتاب .

ج - اذا تخلفت السلعة أو المادة التي تخضع لمواصفات قياسية إلزامية على الوجه المبين في المادة السادسة عشرة عن مطابقة تلك المواصفات ، يجوز للوزير ان يصدر امراً خطياً بقرره في مصادرة تلك السلعة أو المادة أو إتلافها أو إعادة تصديرها أو إعادة صنعها في صورة تطابق تلك المواصفات الإلزامية .

د - كل من يستعمل علامة الجودة على السلعة أو المادة أو يعان عن استعمالها بأي وسيلة من وسائل الاعلان دون تصريح من المدير العام على الوجه المبين في المادة الثامنة عشرة وكل من يستمر في استعمال الجودة بالرغم من الغاء التصريح باستعمال تلك العلامة على الوجه المبين في الفقرة (ب) اعلاء يعتبر بأنه ارتكب جرماً .

هـ - كل قرار يصدره الوزير ويستند فيه الى تقارير فحص أو اختبار أو تحليل أية سلعة أو مادة مرفوعة بتسليم من المدير العام حول مطابقة أو عدم مطابقة تلك السلعة أو المادة للمواصفات يعتبر نهائياً .

## الفصل السادس

### العقوبات

المادة ٢٣ - الجرائم التي لا يوجد نص على عقوبة محددة لها .

كل من ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون أو لأي نظام صادر بمقتضاه ولم ينص على عقوبة خاصة به يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرين ديناراً أو بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بكلتا العقوبتين معاً .

المادة ٢٤ - رفض إبراز أية مقاييس الخ صنع أو بيع مقاييس الخ غير قانونية

كل من أتى فعلاً من الأفعال التالية يعتبر مخالفاً ويعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين أو بكلتا العقوبتين معاً وتصادر المقاييس والمكاييل والأوزان وأجهزتها غير القانونية حسب مقتضى الحال .

أ - رفض السماح للمفتش بدخول أي مكان يعتقد بأنه تستعمل فيه مقاييس أو مكاييل أو أوزان أو أجهزتها .

ب - مانع المفتش من ضبط أية مقاييس أو مكاييل أو أوزان أو أجهزتها غير القانونية .

ج - قام بصنع أو بيع أية مقاييس أو مكاييل أو أوزان غير قانونية .

د - استعمال أو حرز بقصد الاستعمال في العمليات التجارية أية مقاييس أو مكاييل أو أوزان غير مدفوعة أو أجهزة غير صحيحة .

هـ - زور أو زيف أية دفعة تستعمل للمقاييس والمكاييل والأوزان وأجهزتها .

و - باع أو تصرف بأية مقاييس أو مكاييل أو أوزان وأجهزتها التي تحمل دفعة مزورة أو مزيفة .

هكذا من الأعمال

المادة ٢٥ - ارتكاب جرم خلافا لبعض المواد  
كل من ارتكب جرماً خلافاً لأحكام الفقرة (أ) أو (ج) أو (د) من المادة الثامنة عشرة أو خلافاً  
لأحكام الفقرة (ب) أو (ج) أو (د) من المادة الثانية والعشرين يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً  
أو بالسجن مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد عن سنتين أو بكليهما العقوبتين معاً .

المادة ٢٦ - تبعية إقامة الدليل  
كل من تسري عليه أحكام هذا القانون واتهم بجرم تقع عليه إقامة الدليل أنه استجاب لهذه الأحكام .

المادة ٢٧ - عدم استثناء الإجراءات الجزائية بمقتضى قوانين وأنظمة أخرى  
إن أحكام هذا القانون لا تؤثر في أية إجراءات جزائية بمقتضى أي قانون آخر .

#### الفصل السابع أحكام عامة

المادة ٢٨ - صلاحية إصدار الأنظمة والتعليقات  
جلس الوزراء أن يصدر أنظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - الإلغاء  
يلغى قانون الأوزان والمقاييس والمكاييل رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ أو أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض  
فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكافئون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٧٠/١١/١١

#### أعضاء المجلس

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الأشغال والصحة	رئيس الوزراء
الحاج أحمد الوزي	أحمد الوزي	صبيح أمين عرو	وزير الدفاع
وزير الثقافة والأعلام	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة	وزير الداخلية للشؤون
والسياحة والآثار	الداخلية	لشؤون رئاسة الوزراء	البلدية والقروية
عبدان أبو عوده	مازن العجلوني	فواز الروسان	عبد السلام المجالي
وزير	وزير	وزير	وزير
التقنية	المواصلات	الزراعة	الاقتصاد الوطني
محمد خلف	عمر عبد الله	عمر النابلسي	فؤاد قلايش
وزير	وزير	وزير	وزير
الاتصالات العامة	الاجتماعية والعمل	الثقافة والتعليم والأوقاف	والقانون والشؤون الإسلامية
مينا المصري	مصطفى دودين	اسحق الرحمان	محمد البشير

#### قانون المعدل لقانون البنك المركزي الاردني

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٤ .

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ  
المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٠

#### قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون المعدل لقانون البنك المركزي الاردني رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ  
مع القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة رقم (٣٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣٩ :-

أ - البنك المركزي ان يخصص او يعيد خصم او ان يبيع او ان يشتري من البنوك المرخصة وثائق الائتمان  
المذكورة ادناه :

١ - الاسناد والكتيبات المحررة في المملكة لتحويل العمليات التجارية الحقيقية شريطة ان لا تزيد  
مدة استحقاقها عن ٩٠ يوماً من تاريخ امتلاك البنك المركزي لها وان يتعهد البنك المرخص  
بإعادة شرائها في المواعيد التي يحددها البنك المركزي .

٢ - الاسناد والكتيبات ووثائق الائتمان الأخرى المحررة في المملكة لتحويل العمليات الصناعية او  
السياحية او الزراعية او الاتصالية او التعدينية شرط ان لا تزيد مدتها عن تسعة اشهر من  
تاريخ امتلاك البنك المركزي لها وان يتعهد البنك المرخص بإعادة شرائها في المواعيد التي  
يحددها البنك المركزي . والبنك المركزي ان يطلب بالتنازل عن الانتاج او الملك وان  
يضعها قيد الرهن او الحجز لصالحه وله ان يطلب بأية كفالة او ضمانة أخرى .

٣ - السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها  
للبنك المركزي .

٤ - سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد  
مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

ب- والبنك المركزي ان يمنح البنوك المرخصة، سلفات لمدة محددة لا تزيد عن تسعة اشهر بضمانة الوثائق التالية :

١ - وثائق الاثبات المذكورة في الفقرة (أ) اعلاه .

٢ - شهادات الاستدعاء القابلة للتحويل والصادرة عن مستودعات مقبولة للبنك المركزي او معتمدة لدى سلطات الجمارك شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وغير قابلة للتلف .

٣ - وثائق الشحن القابلة للتحويل شريطة ان تكون البضاعة مؤمنة وغير قابلة للتلف .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة رقم ( ٤٠ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٤٠ :

للبنك المركزي ان يمنح مؤسسات الاقراض المتخصصة سلفات لمدة محددة لا تزيد عن ثلاث سنوات بضمانة اي من وثائق الاثبات التالية :

أ - وثائق الاتيان المحررة في الملكية الناشئة عن القروض التي منحتها المؤسسة المقترضة شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن خمس سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

ب- السندات الحكومية شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

ج- سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي .

١٩٧٠/١١/٤

أحمد حسين طلال

وزير الصحة ووزير دولة	وزير المالية	وزير الاشياء والصممير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	احمد الوزني	صبيحي امين عمرو	وزير الخارجية بالوكالة
عبد السلام الحجازي		وصلي السبل	

وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير الدولة لشؤون
لؤاد قاتقش	عدنان ابو عوده	مارث العجلوني	العدل
			فواز الروسان

وزير الثقافة	وزير الاشياء والصممير	وزير الاشياء والصممير	وزير الاشياء والصممير
محمد حلف	عمر عبدالله	عمر عبدالله	عمر عبدالله
			عمر عبدالله

وزير الاشياء والصممير	وزير الاشياء والصممير	وزير الاشياء والصممير	وزير الاشياء والصممير
مصيلحى دودين	اسحق الله حان	اسحق الله حان	اسحق الله حان
			عبد الشير

## نموذج للنسخة من المذكرة للوزير العامة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧٠/١١/٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون الصحة العامة

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية البيا

و - عدم مخالطة صاحب العقار او مستأجره على نظافة حرم العقار السلي يشغله وعلى نظافة الرصيف الواقع امام العقار .

ز - طرح الاوساخ او النفايات او المياة العادمة او غير ذلك على الشوارع او جوانبها او الساحات العامة او الارصفة او الاراضي المكشوفة مما قد يؤدي الى إلحاق الضرر في الصحة العامة او الاذى بالآخرين .

ح - السياج او طرح محتويات الحفر الامتصاصية او المصارف او صهاريج النضح (التسكات) في غير الاماكن المخصصة لها من الدائرة او المنطقة المحلية .

ط - تفريغ محتويات الحفرة الامتصاصية بالتفجير السطحي او الجانبي او تفريغ محتوياتها في جرم العقار او في احد فروع المجاري العامة او مجاري الامطار .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

٣١ - أ - كل من احدث او تسبب في احدث مكرمة صحية يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة المدير او الطبيب تكليف من احدث او تسبب في احدث مكرمة صحية بازالة المكرمة خلال المدة التي يعينها في اشارة خطي : وله عند التخلف عند ذلك ان يوعز بازالتها على نفقة المخالف .

هكذا من الأشغال



ج - للمدير أو الطبيب اذا كانت المكروهة إحدى المكروهات الواردة في الفقرات ( ز ) ( ح ) و ( ط ) من المادة ( ٣٠ ) من هذا القانون أن يعرض فوراً بازالتها على نفقة المخالف دون الحاجة الى توجيه الاشعار .

د - يعتبر تقرير المدير أو الطبيب بحق المكروه الوارد ذكرها في هذا القانون بينة كافية لهذا الغرض .

هـ - يجري تحصيل نفقات ازالة المكروهة بمقتضى هذه المادة كما لو كانت اموالاً اميرية .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٧٩ ) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٢ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٢ - أ - مع مراعاة ما نص عليه صراحة في هذا القانون يجوز للمحكمة من اجل تنفيذ احكام هذا القانون وغاياته او لمنع الضرر وحفظا للصحة العامة ان تقرر :

١ - اقفال المحال وللمدة التي تراها .

٢ - حجز سيارة صهرير النضج اذا تعلقت بها المكروهة .

٣ - حجز او مصادرة المحرك ( التورتر ) اذا تعلقت به المكروهة المذكورة في الفقرة ( ط ) من المادة ٣٠ من هذا القانون .

٤ - قطع المياه عن المنزل الذي تبيحه الحفرة او المصرف الذي تعلقت به المكروهة .

ب - ليس في هذه المادة ما يحول دون قيام المدير أو الطبيب باقفال المحال أو بالحجز أو بقطع المياه لمدة اسبوع قبل عرض الامر على المحكمة .

### اصحاب طلال

١٩٧٠/١١/٩

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عبدان ابو عوده	وزير الداخلية	وزير العدلية	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي
وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية فؤاد قاقيش
وزير الاجتماعية والعمل	وزير الثروة والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والمقتنيات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد البشير
وزير المصطفى دودين	وزير الاستحقاق الفرخان	وزير الاستحقاق الفرخان	وزير الاستحقاق الفرخان

### نص السبق للعدل

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧٠/١١/٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافة الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠

### قانون معدل لقانون التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون التعاون لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع قانون التعاون رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من :

المدير العام	رئيسه
ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني	عضوا
ممثل عن وزارة الزراعة	عضوا
ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	عضوا
ممثل عن ديوان المحاسبة	عضوا
ممثلين عن الجمعيات	اعضاء

ب - يكون عدد الاعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات ستة اعضاء ، عضو عن كل منطقة تعاونية يجري انتخابهم من قبل ممثلي الجمعيات في مناطقهم في موعد يجده المدير العام .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

أ - يعين مجلس الوزراء المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته ويعين شروط استخدامه .

١٩٧٠/١١/٩

### اصحاب طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عبدان ابو عوده	وزير الداخلية	وزير العدلية	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي
وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية فؤاد قاقيش
وزير الاجتماعية والعمل	وزير الثروة والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والمقتنيات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد البشير
وزير المصطفى دودين	وزير الاستحقاق الفرخان	وزير الاستحقاق الفرخان	وزير الاستحقاق الفرخان

هكذا من الأشغال



## نحو السيد الملك من المملكة المغربية الحماة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٩ تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٠

### قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

-----

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل تاريخ نفاذ القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٩ المعدل للقانون الاصيل بحيث يعمل به اعتبارا من ستة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٧١ .

١٩٧٠/١١/٩

بموجب

وزير الاجاريمة	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
احمد الازوي	صبيحي امين حم و	وزير الدفاع	وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير العدل	وزير الصحة ووزير دولة
والسياحة والاكثار	مازن العجلوني	فواز الروسان	لشؤون رئاسة الوزراء
عبدان ابو عوده			عبد السلام الخالي
وزير التقنية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير داخلية للشؤون
ابراهيم الحماة	محمد مخلف	عمر عبدالله	بلدية والتربية
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون	وزير التربية والتعليم والارثاف	رئيسة الوزراء
متيب المصيري	مصطفى دودين	اسحق الفرحان	محمد البشير

## نحو السيد الملك من المملكة المغربية الحماة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٩ تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بأصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠

### قانون معدل لقانون استملاك الاراضي

#### للمشاريع العامة

-----

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٣) :  
(٣) - على دوائر الاجراء تحويل بدل التمييز لمدير الاراضي والمساحة في كل الاحوال لانفاذ الاجراءات اللازمة لانعام معاملات التسجيل ) .

١٩٧٠/١١/٩

وزير العدل	وزير الداخلية	وزير المالية	رئيس الوزراء
فواز الروسان	مازن العجلوني	احمد الازوي	وصفي التل

## نموذج القانون ملك المملكة المصرية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩/١١/٩٧٠

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون المحافظة على اراضي

واملاك الدولة

====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المحافظة على اراضي واملاك الدولة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ٩٦١ المشار اليه في القانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها :

(ويجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يقيم دعوى الاعتداء على اراضي واملاك للدولة امام قاضي الصلح المختص التابع له الموقع الذي وقع الاعتداء به وله ان ينتدب اي موظف لاقامه هذه الدعوى والمرافعة بها ويكون لقاضي الصلح في هذه الحالة جميع الصلاحيات التي تمارسها محكمة املك الدولة الواردة في المراءد (٦٥ و ٦٥) من هذا القانون .

٩/١١/١٩٧٠

وزير العدل  
فواز الروسان

وزير المالية  
احمد اللوزي

رئيس الوزراء  
وصفي التل

## نموذج القانون ملك المملكة المصرية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩/١١/١٩٧٠

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها

====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم (١٥) لسنة ١٩٣٨ المشار اليه في القانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة التاسعة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في المادة الثامنة السابقة وفي الحالات الاستثنائية .

أ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص ان يقرر عرض الطرق بما يتجاوز العرض المعين فيها .

ب - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الاشغال العامة طرق الدولة العامة (الرئيسية) وطرق الاولوية (الثانوية) واما ما عدا ذلك فيعتبر من طرق القرى (الزراعية) .

ج - يعين الوزير المختص عرض الطرق التي تشمل ضمن اختصاص وزارته في حالة عدم تجاوز ذلك العرض الحدود المبينة في المادة السابقة .

مختبر طلال

٩/١١/١٩٧٠

وزير الاشغال العامة  
منيب رشيد المصري

وزير الداخلية  
مازن العجلوني

رئيس الوزراء  
وصفي التل

## نحو السيد الرئيس ملك المملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٩  
تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ  
للمؤقت و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ومسا طراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة المفردة التالية الى القانون الاصيل على ان يوقف العمل بها حال تحرير الصفة الغريبة : -  
المادة المفردة :

« ينطاط بمحكمة استئناف عمان وفق احكام الفصل الثالث من الباب الرابع من القانون الاصيل مخلية مسيل الموقوفين او المحكومين بالكفالة بالقضايا الجنائية التي ترى لدى حاكم الصفة الغريبة ولم يبت بها نهائيا اذا كان الموقوفون او المحكومون قيد السجن في الصفة الشرقية » .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والدفاع والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٠/١١/٩

أحمد بن طلال

وزير الداخلية	وزير العدلية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
مازن المعجلوني	فواز الروسان	وصلي التل	وصلي التل

## نحو السيد الرئيس ملك المملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٩  
تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ  
للمؤقت و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرتين (١ و ٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - يؤجر او يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة خارج عن حدود البلديات وحدود مناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد عن عشرة دونمات لقاء بدل المثل الذي يقرره .

٢ - يؤجر او يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم اذا كانت المساحة لا تزيد على الدونمات لقاء بدل المثل الذي يقرره .

١٩٧٠/١١/٩

أحمد بن طلال

وزير المالية والاراضي والمساحة	رئيس الوزراء
احمد الورزي	وصلي التل

## نحسب الله الملك عبد الله بن الحسين

بمقتضى الفقرة ١٤ لمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/١١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت  
وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٠

## قانون إلغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون إلغاء القانون المؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ينسحب القانون المؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٦٩ ( قانون تعديل قانون التربية والتعليم ) بحيث يعود العمل بالقانون الاصيل رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٤ كما كان عليه قبل تعديله بالقانون المشار اليه .

١٩٧٠/١١/١١

استين طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الاشياء والتملكات	رئيس الوزراء
احمد الازوي	صبحي امين عرو	وصفي التل	

وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة	وزير الشؤون	وزير الاعلام
عبدان ابو عرو	عبد السلام اخلي	فواز الروسان	عمر عبد الله

وزير الشؤون	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية
محمود حلف	عمر عبد الله	عمر النابلسي	فواز الروسان

وزير الشؤون	وزير التربية والتعليم والارواق	وزير دولة لشؤون	وزير الاعلام العامة
مصطفى خورين	اسحق الفرسان	رئيس الوزراء	محمود البشير

## نحسب الله الملك عبد الله بن الحسين

بمقتضى الفقرة ( ١ ) لمادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٧

نصادق - بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت  
وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٠

## قانون تعديل لقانون نقابة اطباء الاردنية لسنة ١٩٧٠

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاردنية لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ٢ ) من القانون الاصيل باضافة التعريف التالي الى آخرها :  
سجل التدريب - مجلد صفحاته مرقمة يسجل فيه الاطباء تحت التدريب والمعلومات التي يأمر المجلس بإدراجها ) .

المادة ٣ - تعديل المادة الرابعة من القانون الاصيل بإلغاء الفقرة ( ب ) منها .  
المادة ٤ - تلغى المادة ( ١١ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١١ :

أ - للمجلس ان يقرر قبول طالب الترخيص طبيا تحت التدريب على ان يقرن ذلك بموافقة الوزير اذا توفرت في طالب التسجيل الشروط المنصوص عنها في الفقرات ( أ ، ب ، ج ، د ، هـ ) ولم تتوفر فيه الشروط المنصوص عنها في الفقرة ( ب ) من المادة السادسة من هذا القانون .

ب - لا يجوز للطبيب ما دام تحت التدريب ان يفتح عيادة خاصة والمجلس في حالة الخسافة اصدار الامر بإغلاقها ، وينقل قراره هذا بواسطة النيابة العامة .

ج - للوزير ان يصدر اجازة مؤقتة للعمل تحت اشراف طبيب مرخص الطبيب الذي هو تحت التدريب والذي لم يتقدم لاداء الفحص المقرر او فشل فيه وذلك حين اجتيازه الفحص .

د - يستوفي رسم الاجازة المؤقتة بنفس معدل الرسم المذكور في المادة ( ٩ ) من هذا القانون .

المادة ٥ - تعديل المادة ( ٧٣ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين اليها :-

ج - على كل من اطباء الجيش وكل طبيب حصل على ترخيص لزاولة المهنة ولم يكن مسجلا في سجل النقابة قبل نفاذ هذا القانون ان يتقدم بطلب للتسجيل خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه .

د - لا تسري على الطالب المذكور احكام الفقرتين ( ب ، ج ) من المادة السادسة من هذا القانون .

استين طلال

١٩٧٠/١١/٧

وزير الداخلية	وزير الصحة	رئيس الوزراء
فواز الروسان	عبد السلام اخلي	وصفي التل

## قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ٢٩ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢٩ :

يحرم الضابط او الفرد بقرار من مجلس الوزراء من كافة الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون سواء كان في الخدمة ام متقاعداً :-

- اذا دخل في خدمة دولة اجنبية بدون موافقة مجلس الوزراء .
  - اذا نقل محل اقامته خارج المملكة بدون موافقة مجلس الوزراء او اذا رفض تنفيذ قرار مجلس الوزراء او اذا رفض تنفيذ قرار مجلس الوزراء القاضي بتغيير محل اقامته خارج المملكة .
  - تعاد لعائلة الضابط او الفرد حصنتها من راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون عند وفاته .
- المادة ٣ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية اليها تحت ( ج ، د ، هـ ، و ) واعطاء الفقرة ( ج ) الاصلية رقم ( ز ) وتعديلها باستبدال عبارة ( الحائزين ا ، ب ) بعبارة ( الحالات ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ) :-
- اذا انضم الى اية قوة مسلحة بدون موافقة مجلس الوزراء بعد تسبب القائد العام او مدير الامن العام او مدير اخبارات العامة كل حسب اختصاصه .
  - اذا رفض الدعوة الصادرة اليه استناداً لقانون ضباط التجيز وقانون القوة الاحتياطية .
  - اذا ترك الخدمة العسكرية او فر منها .

و - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة انه انتسب اثناء خدمته العسكرية او اثناء ارتباطه بالقوات المسلحة كضابط تجيز او جندي احتياط الى اي حزب سياسي او جمعية غير مشروعة .

المادة ٤ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصلي بحذف عبارة ( او تركها ) الواردة في آخرها .

استين بسلام

١٩٧٠/١١/١٦

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الاشياء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	احمد الازوي	صبيح امين عجمو	وزير الداخلية
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير العدل	وزير الصحة ووزير دولة
والساحبة والآثار	مازن العجاري	فواز الروسان	لشؤون رئاسة الوزراء
عبدان ابو عوده	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	عبد السلام الخالدي
محمد خلف	عمر عبد الله	عمر التابلسي	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية ووزير النقل بالوكالة
وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاروقاف	فؤاد قاقيش
محمد خلف	مصطفى دودين	والشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
مدير المصرف		اسحق الفرحان	محمد البشير

## نظام مهمل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور  
والمادة التاسعة من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٠  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٩  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠

## نظام مهمل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

رقم (١٩) لسنة ١٩٧٠

==

صادر بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور والمادة (٩) من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٠  
المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مهمل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٠) ويعمل  
به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٩ .

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الاصيل طبقا لما هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي  
يعتبر جزءا منه .

١٩٧٠/١٠/٢٩

بسمين بطلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
احمد اللوزي	صبيحي امين عمرو	وزير الدولة وصفي التل	
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والانشاء	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	عبد السلام الحياشي
عبدان ابو عوده	مازن العجلوني	فواز الروسان	
وزير التنقل	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية
ابراهيم الحياشي	محمد خلف	عمر عبد الله	فؤاد قاقيش
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والقدسات الاسلامية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
منيب المصري	مصطفى دودين	اسحق الفرحان	محمد البشير

## الفصل : ١ - الديوان الملكي الهاشمي البرنامج

المادة رقمها	الدرجة أو الراتب	العدد في النظام الاصلي ١٩٧٠	العدد بعد التعديل ١٩٧٠	ايضاحات
١١ - الوظائف المصنفة ١ - وزير بلاط قسم الانشاء ٢ - مستشار خاص	٢٣٠ دينار ١٨٠ دينار	- ١	١ -	تغيير اسم وظيفة من المادة (١/٤) مع تعديل الراتب

هكذا من المصطلح

## نظام معدل لنظام اسكان افراد الامن العام

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٣١  
ترى بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠

## نظام معدل لنظام اسكان افراد الامن العام

صادر بمقتضى المادة ٩٣ من قانون الامن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام اسكان افراد الامن العام لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع النظام رقم ٩٦٦/٥ والمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعال المادة ٦ من النظام الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين ٤ ، ٥ ، ٥ أ ، ٥ ب ، ٥ ج منها :
- ٤ - اقامة الابنية لسد حاجات الامن العام .
- ٥ - الاشراف على المساكن الملوكة للامن العام قبل صدور هذا النظام والتصرف ببيعها لغايات الاسكان .
- المادة ٣ - تضاف المادة التالية بعد المادة (٦) من النظام الاصلي تحت رقم ٧ ويعد ترتيب المواد اللاحقة على هذا الاساس .
- المادة ٧ -
- أ - هيئة المساكن المشار اليها في المادة ٣ من هذا النظام انشاء الابنية لغايات استعمالها لحاجات الامن العام .
- ب - هيئة اقامة المساكن الاشراف على مساكن الامن العام القائمة ولها الحق بالتصرف بما تملكها لغايات تنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٠/١٠/٣١

أحمد الحسيني

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبدالله صلاح	احمد الوزني	صبيحي امين عمرو	وزير الدفاع
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
والسباحة والانشاء	الداخلية	العديلية	عبد السلام الخالقي
عبدان ابو عرو	مازن العجلوني	فواز الروسان	عبد السلام الخالقي
وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير الداخلية
محمد خلف	عمر عبد الله	عمر النابلسي	فؤاد قاتيش
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف	وزير الدولة لشؤون	رئاسة الوزراء
ممنطقي دودين	اشحق الفرحان	محمد البشير	محمد البشير

## نظام معدل لنظام اسكان افراد الامن العام

بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الجامعة الاردنية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ .  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢  
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٠

## نظام معدل لنظام موظفي الجامعة الاردنية

صادر بالاستناد للمادة (٢٩) من قانون الجامعة الاردنية رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام موظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع النظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
- المادة ٦ - موظفو الصنف الاول هم الذين يشغلون احدى الدرجات التالية :

الدرجة	ادنى مربوط الدرجة	اعلى مربوط الدرجة	الزيادة السنوية
الدرجة الاولى	١٤٨	٢٢٠	٦
الدرجة الثانية	١٠٠	١٤٠	٤
الدرجة الثالثة	٦٧	٩٥	٣
الدرجة الرابعة	٤٥	٦٣	٣

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٧ - موظفو الصنف الثاني هم الذين يشغلون احدى الدرجتين التاليتين :

الدرجة	ادنى مربوط الدرجة	اعلى مربوط الدرجة	الزيادة السنوية
الدرجة الخامسة	٣٢	٤٢	٢
الدرجة السادسة	٢٢	٣٠	٢

هكذا من الاصلي



المادة ٤ - تعدل - وفقاً لأحكام هذا النظام - رواتب الموظفين بموجب تعليمات يضعها مجلس الاداء .

### أحمد بن طلال

١٩٧٠/١١/٢

وزير الصحة ووزير دولة	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	احمد الوزي	صبيحي امين عمرو	وزير الخارجية والوكالة
عبد السلام اغالي			وصلي التل

وزير داخلية للشؤون	وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير العدل
البلدية والقروية	والسياحة والآثار	الداخلية	العدل
فؤاد قاقيش	عدنان ابو عوده	مازن العجلوني	فواز الروسان

وزير النقل	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبدالله	عمر التالبي

وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير دولة لشؤون
نائب المصري	مصطفى دودين	والشؤون والمؤسسات الاسلامية	رئاسة الوزراء
		اسحق الفرحان	محمد البشير

### نور الدين السبيل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/٩  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٠

### نظام معدل للنظام الاساسي للمؤسسة الاقليمية الاردنية

للاحتفال بمياه نهر الاردن وروافده

صادر بمقتضى المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥

•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الاساسي للمؤسسة الاقليمية الاردنية لاحتفال مياه نهر الاردن وروافده لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع النظام رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

مادة ٢ - يعدل النظام الاصلي باضافة المادة التالية الى آخره :

المادة ١٢ :

عند شغل وظيفة المدير العام في المؤسسة يتق لرئيس المؤسسة ان يمارس صلاحيات المدير العام المنصوص عليها في انظمة المؤسسة .

### أحمد بن طلال

١٩٧٠/١١/٩

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
احمد الوزي	صبيحي امين عمرو	وصلي التل	وزير الدفاع

وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة	لشؤون رئاسة الوزراء
عدنان ابو عوده	مازن العجلوني	عبد السلام اغالي	عبد السلام اغالي

وزير النقل	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبدالله	عمر التالبي

وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير دولة لشؤون
نائب المصري	مصطفى دودين	والشؤون والمؤسسات الاسلامية	رئاسة الوزراء
		اسحق الفرحان	محمد البشير

هكذا من الاصل

## نظم المصروفات العامة

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٦

تأمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٠

## نظام اضافى لنظام الخدمة المدنية

رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور



المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام الاضافى لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشمل كلمة موظف حينما وردت في هذا النظام موظفي الوزارات والبدواير والمؤسسات الحكومية والقوات المسلحة والامن العام وقضاة المحاكم النظامية والشرعية والبلديات وكسافة المؤسسات والمباني الرسمية التي للحكومة او لرئيس الوزراء حق الاشراف عليها . ولو كانت تتمتع باستقلال ذاتي حسب القانون المؤسسة بموجبيه .

المادة ٣ - يفصل الموظفون غير الصالحين الذين تعلق بهم شوائب تمس كرامة الوظيفة او الزمارة او العاجزون عن القيام بمهام وظائفهم على الوجه المبين في المادة التالية .

المادة ٤ - يخلص الوزراء بمحض اختياره على الرغم مما جاء في اي قانون او نظام آخر ان يقرر الاستثناء عن خدمة اي موظف اذا اقتنع بعدم صلاحه للخدمة لاي سبب من الاسباب المبينة في المادة السابقة .

المادة ٥ - اذا ظهر لمجلس الوزراء ان اسند للموظف لايتطلب فصلا فيحق له نقله الى وظيفة او دائرة اخرى .

المادة ٦ - لايرتب على فصل الموظف بمقتضى احكام هذا النظام حرمانه من راتب التقاعد او المكافئة او الحقوق الاخرى التي يستحقها بموجب قانون التقاعد المدني او العسكري ونظام الخدمة المدنية واي قوانين وانظمة معمول بها في المملكة .

المادة ٧ - ليس لمحكمة العدل العليا او لاي جهة اخرى الحق بسياح اية شكوى او طعن في اي قرار يصدر بمقتضى هذا النظام اثناء مدة سريانه .

المادة ٨ - ينتهي العمل بهذا النظام بعد مرور اربعة اشهر على تاريخ نفاذه .

اسمى بن طلال

١٩٧٠/١١/١٦

وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير المالية احمد الازري	وزير الاشياء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام ولسليحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير الداخلية مارن العجلوني	وزير العدل فواز الروسان	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الحايي
وزير المواصلات محمد خلف	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الاقتصاد عمر النابلسي	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية ووزير النقل بالوكالة فؤاد قاليش
وزير الاشغال العامة منيب المصري	وزير الشؤون الاقتصادية والعدل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والارواقف والشؤون والمقدمات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد البشير

هكذا من المصحف

## محرر السيد الملك من المملكه الاردنيه الهاشميه

بمقتضى المادة ١٥ من قانون الايتام رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١١/١٩٧٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٠

## نظام التصرف باحتياطي صناديق الايتام

صادر بموجب المادة ١٥ من قانون الايتام رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

٠٠٠٠٠٠

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام التصرف باحتياطي صناديق الايتام لسنة ١٩٧٠ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يخص من احتياطي صناديق الايتام مبلغ خمسين ألف دينار لمشروع انشاء مبنى كلية الشريعة .
- المادة ٣ - على قاضي القضاة ان يوزع المبلغ على صناديق الايتام بحسب موازنتها وان يحوله الى وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لاتقائه على هذا المشروع .

احمد بن طلال

١٩٧٠/١١/١١

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانتشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبدالله صلاح	احمد الوزني	صبيحي امين عرو	وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة	لشؤون رئاسة الوزراء
عبدلان ابو عوده	مازن العجلوني	فواز الروسان	عبد السلام الخالدي
وزير النقل	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
محمد خلف	محمد خلف	عمر عبد الله	فؤاد قافيش
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير دولة للشؤون
منيب المصري	مصطفى دودين	اسحق الفرحان	رئاسة الوزراء
			محمد البشير

## محرر السيد الملك من المملكه الاردنيه الهاشميه

بعد الاطلاع على المادة ( ١٢٥ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٧٠ .  
تصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية :

تعليمات الادارة العرفية

## لموظفي الحكومة في المملكة الاردنية الهاشمية

رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٧٠

٠٠٠٠٠٠

- المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات الادارة العرفية لموظفي الحكومة في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٠ ) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يوقف العمل بالبنود ( ج ، د ، هـ ، ز ) من الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ ولا يعمل باي قانون او نظام او امر آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكام ذلك القانون او النظام او الامر مع اي حكم من احكام هذه التعليمات .
- المادة ٣ - يعمل بهذه التعليمات لمدة اربعة اشهر من تاريخ نفاذها وينتهي العمل بها بعد نهاية هذه المدة .

١٩٧٠/١١/١٦

احمد بن طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانتشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبدالله صلاح	احمد الوزني	صبيحي امين عرو	وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة	لشؤون رئاسة الوزراء
عبدلان ابو عوده	مازن العجلوني	فواز الروسان	عبد السلام الخالدي
وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
محمد خلف	عمر عبدالله	عمر النابلسي	فؤاد قافيش
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير دولة للشؤون
منيب المصري	مصطفى دودين	اسحق الفرحان	رئاسة الوزراء
			محمد البشير

هكذا من الاصل

## معه السيد الملك من الملكة لفرقة الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٣١

فصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية :

## تعليمات

### معدلة لتعليمات الادارة العرفية

لشؤون الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٧٠

٥٥ ٥٥ ٥٥

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الادارة العرفية لشؤون الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٠ وتقرأ مع التعليمات رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ المشار اليها يلى بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من التعليمات الاصلية بشطب ما جاء بعد عبارة ( تؤلف لجنة من ) الواردة فيها والاستعاضة عنه بما يلى :

رئيساً	وزير الانشاء والتعمير
	وزير المالية
	وزير الخارجية
	وزير الثقافة والاعلام
	وزير المواصلات
	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
	أمين القدس

اعضاء

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٣ ) من التعليمات الاصلية بشطب كلمة ( وخمسة ) الواردة في الفقرة ( ب ) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( واربعة ) .

## استيفاء طلال

١٩٧٠/١٠/٣١

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	احمد الموزي	صبيح أمين عمرو	وزير الدفاع
			وصلي التل

وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة	لشؤون رئاسة الوزراء
عبدان ابو عوده	مازن العجلوني	فواز الروسان	عبد السلام الخاني

وزير النقل	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
ابراهيم الحياشنة	محمد خليف	عمر عبد الله	عمر التايبي

وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزيرة الشؤون والمقتنيات الاسلامية
منيب المصري	مصطفى دودين	اسحق الفرخان	محمد البشير

هكذا من الله على

## اعلان

تعتبر صيغة البروتوكول رقم (٢) المنشورة على الصفحة (١٥١) من الجريدة الرسمية رقم (٢٢٥٢) تاريخ ١٩٨٠/٧/١ لاجبة ويستعاض عنها بالصيغة التالية :

## البروتوكول رقم (٢)

## الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي

## المبرم بين

الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية  
في ١٤/٩/١٩٦٧ والمعدل لبروتوكول رقم (١) المبرم في ١٩٦٨/٨/٦

٠٠٠٠٠٠

بالاشارة الى المادة (١٤) من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين البلدين في ١٤/٩/١٩٦٧ وتنفيذ الاحكام قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (٤٤٨) بتاريخ ١٩٧٠/٧/٢ بشأن التزام دول السوق العربية المشتركة باتخاذ جميع الاجراءات التنفيذية اللازمة لاستيراد احتياجاتها المتوفرة لدى اي من دول السوق وتصدير الفائض المتوفر لديها والذي تحتاجه اي من هذه الدول في حدود مستوى الاسعار العالمية .

اجتمعت في القاهرة خلال الفترة من ١٩٧٠/٢/٨ الى ١٩٧٠/٢/١٢ و١٩٧٠/٥/٣ و١٩٧٠/٥/١٠ اللجنة المشتركة من ممثلي البلدين، وذلك بهدف العمل على توسيع قاعدة التبادل التجاري بينهما وتحديد انواع ومخصصات المنتجات والسلع التي سيجري تبادلها خلال فترة سريان هذا البروتوكول ووضع اسس انشاء مركز تجاري لكل طرف في بلد الطرف الآخر ، وقد تم الاتفاق على ما يأتي .

## المادة الاولى

تصدر حكومتا الدولتين رخص الاستيراد والتصدير اللازمة لتبادل المنتجات المدرجة في القوائم الملحقة بهذا البروتوكول وتمنع كل منها المخصصات النقدية للضرورة لذلك .

ولا تحول هذه القوائم دون امكانية احلال سعة محل اخرى الواردة في القائمة وكذلك امكانية تبادل منتجات اخرى غير مدرجة فيها او كيات اخرى منها بالاضافة الى الكميات المدرجة في القوائم المذكورة اذ لم يكن لدى احد الطرفين ما يحول دون ذلك .

## المادة الثانية

تستورد المملكة الاردنية الهاشمية من الجمهورية العربية المتحدة بما لا يقلل قيمته عن مليونين من الجنيهات الاسترلينية من المنتجات والسلع الصناعية والزراعية - عدا الارز - الواردة بالقائمة رقم (١) الخاصة بصاردات الجمهورية العربية المتحدة والملاحق بهذا البروتوكول وتستورد الجمهورية العربية المتحدة من المملكة الاردنية الهاشمية بما لا يقلل قيمته عن مليون ونصف مليون جنيه استرليني من السلع الصناعية الواردة بالقائمة رقم (٢) الخاصة بصاردات المملكة الاردنية الهاشمية والملاحق بهذا البروتوكول علاوة على اي صادرات زراعية اردنية .

## المادة الثالثة

تسهيل لتنفيذ احكام هذا البروتوكول ، وتطبيقا لاحكام السوق العربية المشتركة تعطى المملكة الاردنية الهاشمية انظمة خاصة لاستيراد مادة الارز من الجمهورية العربية المتحدة بمقد أدنى قيمته مليون جنيه استرليني ويحدد السعر حسب النوع وفقا للاسعار العالمية للارز المطبقة في تصديره الى بلاد العملات الحرة ( القابلة للتحويل ) وقت التعاقد كما تعطى الجمهورية العربية المتحدة تفضيلا خاصا لتصدير هذه المادة للمملكة الاردنية الهاشمية بعد أدنى قيمته مليون جنيه استرليني .

## المادة الرابعة

تعفى المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدولتين من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المفروضة على الصادرات والواردات باستثناء الآتي :

١ - تخفض هذه الرسوم والضرائب بنسبة ٥٠٪ على المنتجات المدرجة في الجدول رقم (٥) ابتداء من ١٩٧٠/١٠/١ وتعفى كلية من هذه الرسوم والضرائب ابتداء من ١٩٧١/١/١ .

٢ - تخفض هذه الرسوم والضرائب بنسبة (٢٠٪) على التيجان الخام والمصنوع ابتداء من ١٩٧٠/١٠/١ .

## المادة الخامسة

اتفق الطرفان على ان يقيم كل طرف مركزا تجاريا في بلد الطرف الآخر وفق الاسس التالية :

١ - يخصص مبلغ (٢٠٠) ألف جنيه استرليني سنويا من جملة قيمة صادرات كل دولة الى الدولة الاخرى لاستيراد سلع ومنتجات خاصة بمركزه التجاري وفق ما جاء بالقائمتين (٤،٣) الملحقين بهذا البروتوكول .

٢ - يمارس كل مركز تجاري اعماله بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها في الدولة المقام فيها .

٣ - ترقى السلع التي يستوردها كل مركز بشهادة منشأ وفق احكام السوق العربية المشتركة .

٤ - تكون السلع المستوردة باسم المركز لأغراض البيع المباشر .

٥ - أ - تكون الاولوية لقطاع العام بالجمهورية العربية المتحدة في شراء ما لا يزيد عن (٥٠٪) من الحصة المقررة لكل سلعة تقرر تسويقها عن طريق المركز الاردني بالقاهرة مقابل نسبة ربح تعادل (٧٪) من قيمة البضاعة المستوردة (سي . اند . اف) وذلك بأن يقوم المركز التجاري الاردني بالقاهرة باخطار المؤسسة المصرية العامة لتجارة بالسلع التي ترد اليه اولا بأول لابتداء رأي القطاع العام في الشراء على ان يتم الرد على المركز كتابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار والا فيحق للمركز بيعها بمعرفة .

ب - تكون الاولوية للائحة التويزن بالمملكة الاردنية الهاشمية في شراء ما لا يزيد عن (٥٠٪) من الحصة المقررة لكل سلعة تقرر تسويقها عن طريق المركز العربي بعمان مقابل نسبة ربح تعادل ٧٪ من قيمة البضاعة المستوردة (سي . اند . اف) وذلك بأن يقوم المركز التجاري العربي بعمان باخطار دائرة التموين بالسلع التي ترد اليه اولا بأول لابتداء الرأي في الشراء . على ان يتم الرد على المركز العربي كتابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار ، والا فيحق للمركز بيعها بمعرفة .

هكذا من المصلي

٦ - يكون استيراد المركز التجاري الاردني بالقاهرة عن طريق إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للتجارة للسلع التي سترد لحساب المركز التجاري الاردني وذلك طبقاً لنظام الاستيراد المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة.

٧ - أ - تحدد أسعار السلع المباحة من قبل المركز التجاري الاردني بالقاهرة بمعرفة وزارة التموين في الجمهورية العربية المتحدة في إطار القوانين والنظم المتبعة في هذا الشأن .

ب - تحدد أسعار السلع المباحة من قبل المركز التجاري العربي بعمارة دائرة القوين في المملكة الاردنية الهاشمية في إطار القوانين والنظم المتبعة في هذا الشأن .

٨ - أ - تودع ائمان السلع المباحة على أساس القربة (سي . اند . اف) في كل من المركزين بالحساب الخاص لدى البنك المركزي المعني .

ب - يتم تحويل الأرباح الصافية التي ينفقها المركزان التجاريان في كلا البلدين بحسبة على أساس نسبة لا تزيد عن (٧٪) من قيمة السلع المستوردة سنوياً (سي . اند . اف) القاهرة او عمان لكل المركزين في بلديهما بحيث لا يتجاوز المبلغ المحول صافي الأرباح المحقة سنوياً وتقدم المستندات المؤيدة لذلك .

٩ - يخضع كل مركز لضرائب المستحقة في البلد الذي يعمل فيه ولا يخضع للضريبة في البلد التابع له .

١٠ - تضع السلطات المختصة في كلا البلدين الانظمة والتعليمات اللازمة لإدارة المركز الخاص بها .

#### المادة السادسة

اتفق الطرفان على تشجيع إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة في كل من البلدين زيادة في الترويج بمنتجاتهما .

#### المادة السابعة

اعمالاً لنص المادة (١٤) من تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي الموقود بين البلدين في ١٤/٩/١٩٦٧ ، أوافق الطرفان على تأليف لجنة متابعة تضم مندوباً أو أكثر من كل منهما تكون مهمتها متابعة تنفيذ البروتوكولات السنوية وتلليل ما قد يعترض تنفيذها من عقبات .

#### المادة الثامنة

١ - يحل حيلة البروتوكول والقوائم المحقة به محل البروتوكول رقم (١) المبرم في ١٩٦٨/٨/٦ ويختبر جزماً لا يتجزأ من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون والاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية المبرم في ١٤/٩/١٩٦٧ .

٢ - يسري مفعول هذا البروتوكول لمدة سنة ويعمل به مؤقتاً اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٠ ونهائياً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وفقاً للنظم الدستورية السارية في كل من البلدين ويتجدد تلقائياً سنة بعد أخرى ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابة في انتهاء العمل به قبل ثلاثة اشهر على الأقل من انقضاء كل سنة .  
وايثباتاً لا تقدم وقع المندوبان بما لها من سلطة نيابة عن حكومتها .

كتب في القاهرة في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٩٠ هـ الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ ميلادية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (موقع)	عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (موقع)
الدكتور حازم زكي نسيبة	احمد صلاح الدين سلامه
السفير لدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة	وزير مفوض (تجساري)

هكذا من الأصل

## القائمة رقم (١)

بصادرات الجمهورية العربية المتحدة الى المملكة الاردنية الهاشمية

القيمة بالجنيتات الاسترلينية

٤٠٠,٠٠٠

أولاً : منتجات زراعية ومواد غذائية :

محاصيل زراعية

منتجات نخضر وفواكه معلية

شيكولاته

سجائر

٥٠٠,٠٠٠

ثانياً : منسوجات وملبوسات قطنية وحريرية وصوفية ومخلوطة :

أقمشة قطنية

أقمشة حريرية

ملابس قطنية داخلية

بياضات اسرة ومفارش واغطية موائد

سجاد آلي وكلم من صوف او قطن وابسطه

ابسطه للممرات من كتان وسيزال

مناشف يدوية للحمام

٢٥٠,٠٠٠

ثالثاً : سلع صناعية وهندسية وكهربائية :

ثلاجات ومثلقاتها

تليفزيونات

دراجات وقطع غيارها

اطارات سيارات نسر

مصابيح كهربائية (لمبات عادية)

محولات كهربائية

اسلاك وكابلات كهربائية

مكيفات هوائية ( اجهزة تكييف )

عدادات مياه

ماكينات خياطة

طلمبات بئرين

راديو كهرباء وترانسفور

اجهزة تليفونات

القيمة بالجنيتات الاسترلينية

١٠٠,٠٠٠

رابعاً : ادوية ومركبات عضوية وغيرها :

ادوية ومستلزمات طبية

١٥٠,٠٠٠

خامساً : سلع تعدينية وحرارية ومعدنية :

ادوات صحية ولوازمها

مواسير للاغراض الصحية

صناديق طرد ( سيفون )

ادوات صحية من الزهر المطلي بالصيني

بلاط قيشاني

مذاق ومفصلات واقفال

مصنوعات زجاجية وزجاج مستطح

ادوات منزلية من الصاج المطلي بالبناء

ادوات منزلية من الالومنيوم الملون

ادوات مائدة من صلب لا يصدأ

مقارم لحم يدوية

اوعية طهي بالضغط

٣٠٠,٠٠٠

سادساً : مصنوعات ومنتجات متنوعة :

خشب حبيبي مضغوط بقشرة وبدون قشرة

مصنوعات جلدية غنافة ( عدا الاحذية )

نجف كريستال ( ثريات )

ورق صقرفة

بودرة برونز

خرطوش صيد

اقلام ( سكرو )

لعب اطفال من بلاستيك او معدن

صحف ومجلات وكتب مدرسية أخرى

افلام سينمائية وتلفزيونية

روائح عطرية

منظفات عدا الفواصل المعنوية ( الصابون )

ادوات مائدة من البلاستيك ( الميلاين )

١٠٠,٠٠٠

سابعاً : سلع أخرى :

٢٠٠,٠٠٠

ثامناً : حصة المراكز التجارية :

٢,٠٠٠,٠٠٠

هكذا من المصالح



## قائمة رقم (٢)

بصادرات المملكة الاردنية الهاشمية الى الجمهورية العربية المتحدة

القيمة بالجنهيات الاسترلينية

السلعة	القيمة بالجنهيات الاسترلينية
اولا : منتجات زراعية ومواد غذائية :	
زيت الزيتون	٣٠٠,٠٠٠
ثانيا : منسوجات صوفية وغلوطه :	
منسوجات صوفية وغلوطه	٢٠٥,٠٠٠
بطانيات صوفية وغلوطه	٣٠٠,٠٠٠
مصنوعات التريكو	٤٠٠,٠٠٠
صوف خام	٥٠٠,٠٠٠
ثالثا : سلع من مصنوعات كياوية او معدنية :	
مطاط مجعد	٢٠٠,٠٠٠
صناديق بطاريات سائلة وبطاريات سائلة	٤٥٠,٠٠٠
ومكوناتها من رصاص نقسي بالانتموني	
وعوازل للبطاريات	٧٥٠,٠٠٠
اكياس بلاستيك لتعبئة الالمنده	٢٥٠,٠٠٠
مواسير عازلة للكهرباء من الرصاص المبطن	١٠٠,٠٠٠
ستائر بلاستيك	١٥٠,٠٠٠
مسامير واسلاك شائكة	٥٩٥,٠٠٠
رابعا : مواد كياوية وادوية ومستحضرات صيدلانية :	
ادوية ومستحضرات صيدلانية	٤٥٠,٠٠٠
جلوكوز	١٠٠,٠٠٠
كحول طبي	٢٠٠,٠٠٠
خامسا : سلع اخرى :	
ورق سجائر (دفلاتر)	٤٠٠,٠٠٠
ورق تواليت ومناديل ورق	٣٠٠,٠٠٠
صابون نايابي	٤٥٠,٠٠٠
مصابيات للالبسة (ست ملابس)	١٠٠,٠٠٠
جلود خام	٥٠٠,٠٠٠
منتجات من منتجات اردنية	١٠٠,٠٠٠
سادسا : حصة المركز التجاري :	
المجموع	٢٧٥٠,٠٠٠
	٢٠٠,٠٠٠
	١٥٠٠,٠٠٠

## قائمة رقم (٣)

بالسلع التي يستوردها المركز التجاري العربي بعمان

السلعة	القيمة بالجنهيات الاسترلينية
اقشة قطنية	٤٠,٠٠٠
ملابس قطنية داخلية	١٥٠,٠٠٠
اقشة لصناعة الستائر والبياضات	٥٠,٠٠٠
بياضات اسرة وفاراش واغطية مائدة	١٠٠,٠٠٠
مناشف يدوية للحمام	٥٠,٠٠٠
منتجات خضمر وفاكهة معلية	٢٠٠,٠٠٠
بكويست	٥٠,٠٠٠
شيكولاته	٥٠,٠٠٠
للاجات وملحقاتها	٥٠,٠٠٠
تلفزيون	٥٠,٠٠٠
مصاييح كهربائية	١٠٠,٠٠٠
رؤيات كريستال (نجف)	٥٠,٠٠٠
رافير كورباء وترآزستور	٥٠,٠٠٠
ادوات مائدة من البلاستيك المقسى (ملايين)	٥٠,٠٠٠
ادوات مائدة من الومنيوم ملون	٥٠,٠٠٠
ادوات مائدة من صلب لا يصدأ	٣٠,٠٠٠
ادوية طهي بالضغط	٧٠,٠٠٠
ادوات ومصنوعات زجاجية	٤٠,٠٠٠
مطاق واقفال ومفصلات	٧٠,٠٠٠
لبب اطفال من البلاستيك او المعدن	٣٠,٠٠٠
روائح عطرية	٢٥٠,٠٠٠
سجائر	١٠,٠٠٠
الاقلام (سكرو)	٥٠,٠٠٠
مصنوعات جلدية مختلفة	٢٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٠٠,٠٠٠

هكذا من الأشهر

## القائمة رقم (٤)

بالسلع التي يستوردها المركز التجاري الاردني بالقاهرة

السلعة	القيمة بالجنيهات الاسترلينية
زيتون مكبوس	٥٠٠٠
زيت زيتون	٥٠٠٠
صابون نابلسي	١٠٠٠٠
شيكولاته	١٠٠٠٠
مكرونة وشعرية	٥٠٠٠
ورق سجائر (دفاتر)	١٠٠٠٠
ورق نواليت ومناديل ورق	٢٠٠٠٠
منسوجات صوفية	٢٠٠٠٠
اسفننج صناعي	٥٠٠٠
بطانيات صوفية وغلوطة	١٥٠٠٠
مصنوعات تريكو	٢٠٠٠٠
ازرار	٥٠٠٠
جوارب	١٠٠٠٠
سجاير	٢٥٠٠٠
صابون سائل	٥٠٠٠
معجون اسنان	٥٠٠٠
معجون حلاقة	٥٠٠٠
صابون طلي	٥٠٠٠
بودرة اطفال	٥٠٠٠
علكة (لبان)	٥٠٠٠
بسكويت	٥٠٠٠
المجموع	٢٠٠,٠٠٠ جك

## قائمة رقم (٥)

بالسلع التي تتمتع بتخفيض ٥٠٪ من الرسوم والضرائب اعتباراً من ٧٠/١٠/١

وتعفى كلية ابتداء من ٧١/١/١

السلعة	البند الجمركي
١ - السكر	١/١٧
٢ - اطارات مطاط . . . الخ	١١/٤٠
٣ - خشب معاكس	١٥/٤٤
٤ - نسيج من الياق صناعية او تركيبة . . الخ	٤/٥١
٥ - خيوط قطنية . هبة للبيع بالتجزئة	٦/٥٠
٦ - نسيج من قطن . . الخ	٩/٥٥
٧ - سجاد اخر بما فيه البسط . . الخ	٣/٥٨
٨ - قطنه ( غمل ) . . الخ	٤/٥٨
٩ - صفائح حديد عريضه من حديد او صلب	٩/٧٣
١٠ - قضبان من حديد وعيدان حديد او صلب . . الخ	١٠/٧٣
١١ - زوايا واشكال خاصة من حديد او صلب . . الخ	١١/٧٣
١٢ - ألواح وصفائح حديد . . الخ	١٣/٧٣
١٣ - ادوات منزلية من معادن عاديه . . الخ	٣٨/٧٣
١٤ - الفسالات	٤٠/٨٤
١٥ - اصناف صناعة الخفريات	٦١/٨٤
١٦ - تليفزيونات واجزائها وقطعها	١٥/٨٥
١٧ - مصنوعات سكرية	-
١٨ - الأرز	-

هكذا من المصنوع

## السيد رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد :

اتشرف بالافادة انه خلال المباحثات التي جرت بين وفدي بلدينا التي تمت في القاهرة في الفترة من ١٩٧٠/٢/٨ الى ١٩٧٠/٢/١٢ ومن ١٩٧٠/٥/٣ الى ١٩٧٠/٥/١٠ بهدف العمل على تشجيع التبادل التجاري بين البلدين قد تمت الموافقة على ما يأتي استنادا الى المادتين الثامنة والثالثة عشرة من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية المبرم في ١٩٦٧/٩/١٤ .

- ١ - يتم فتح حساب مستقل لكل من البائعين المركزيين في كل من الدولتين حساب تنفيذ بروتوكول عام ٧١/٧٠ يقيده بالجنبيات الاسترلينية قيمة السلع المستوردة من المملكة الاردنية الهاشمية وقيمة السلع الصناعية والزراعية ( بخلاف الارز ) المصدرة من الجمهورية العربية المتحدة بما في ذلك قيمة البضاعة الخاصة بالمركزيين (س.اند.اض) ويتبادل البائعان المركزيان تسهيلات ائتمانية في حدود ٢٠٠ الف جك لتيسير اجراء هذه المدفوعات .
- ٢ - استثناء مما تقضي به الفقرة (١) من هذا الكتاب تسدد قيمة صادرات الارز من الجمهورية العربية المتحدة الى المملكة الاردنية الهاشمية بالعملة الحرة ( القابلة للتحويل ) بكامل قيمته .
- ٣ - اذا تبقى لدى اي من الدولتين في نهاية البروتوكول رصيد تعذر سداه من صادرات السلع المتفق عليها فيبحث في اجناعات اللجنة المشتركة امكان سداه بسلع اخرى او بآية وسيلة دفع اخرى يتفق عليها الطرفان .
- ٤ - يسدد اي تجاوز عن حد التسهيلات المتفق عليها للطرف الدائن بالعملة الحرة ( القابلة للتحويل ) في نهاية كل شهر .
- ٥ - في حالة تغير ما يحتويه الجنيه الاسترليني من الذهب وهو حاليا ( جنيهه استرليني واحد لكل ٢١٣٢٨١ جرام من الذهب الصافي ) يعدل رصيد الحساب بنفس النسبة .
- ٦ - يقوم البنك المركزي المصري والبنك المركزي الاردني بوضع الترتيبات الفنية اللازمة لوضع هذا الكتاب موضع التنفيذ .
- ٧ - يسري هذا الكتاب بصفة مؤقتة من ١٩٧٠/٧/١٠ وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

وارجو التفضل بالابلاغ بتأييدكم كما لا تقدم  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نحررا في ١٩٧٠/٨/٢٩

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة  
( احمد صلاح الدين سلامة )  
وزير مفوض ( تجاري )

## السيد / رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

تحية طيبة وبعد :

يشرفني بان انهي الى سيادتكم انني قد تسلمت كتابكم المؤرخ ١٩٧٠/٨/٢٩ ونصه كالآتي :

اتشرف بالافادة انه خلال المباحثات التي جرت بين وفدي بلدينا التي تمت في القاهرة في الفترة من ١٩٧٠/٢/٨ الى ١٩٧٠/٢/١٢ ومن ١٩٧٠/٥/٣ الى ١٩٧٠/٥/١٠ بهدف العمل على تشجيع التبادل التجاري بين البلدين قد تمت الموافقة على ما يأتي استنادا الى المادتين الثامنة والثالثة عشرة من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية المبرم في ١٩٦٧/٩/١٤ .

- ١ - يتم فتح حساب مستقل لكل من البائعين المركزيين في كل من الدولتين / تنفيذ بروتوكول عام ٧١/٧٠ يقيده بالجنبيات الاسترلينية قيمة السلع المستوردة من المملكة الاردنية الهاشمية وقيمة السلع الصناعية والزراعية ( بخلاف الارز ) المصدرة من الجمهورية العربية المتحدة بما في ذلك قيمة البضاعة الخاصة بالمركزيين (مي. اند. أف) ويتبادل البائعان المركزيان تسهيلات ائتمانية في حدود ٢٠٠ الف جك لتيسير اجراء هذه المدفوعات .

- ٢ - استثناء مما تقضي به الفقرة ( ١ ) من هذا الكتاب تسدد قيمة صادرات الارز من الجمهورية العربية المتحدة الى المملكة الاردنية الهاشمية بالعملة الحرة ( القابلة للتحويل ) بكامل قيمته .

- ٣ - اذا تبقى لدى اي من الدولتين في نهاية البروتوكول رصيد تعذر سداه من صادرات السلع المتفق عليها فيبحث في اجناعات اللجنة المشتركة امكان سداه بسلع اخرى او بآية وسيلة دفع اخرى يتفق عليها الطرفان .

- ٤ - يسدد اي تجاوز عن حد التسهيلات المتفق عليها للطرف الدائن بالعملة الحرة ( القابلة للتحويل ) في نهاية كل شهر .

- ٥ - في حالة تغير ما يحتويه الجنيه الاسترليني من الذهب وهو حاليا ( جنيه استرليني واحد لكل ٢١٣٢٨١ جرام من الذهب الصافي ) يعدل رصيد الحساب بنفس النسبة .

- ٦ - يقوم البنك المركزي المصري والبنك المركزي الاردني بوضع الترتيبات اللازمة لوضع هذا الكتاب موضع التنفيذ .

- ٧ - يسري هذا الكتاب بصفة مؤقتة من ١٩٧٠/١٠/١ وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

وارجو التفضل بالابلاغ بتأييدكم كما لا تقدم ،

واتشرف بالابلاغكم بتأييدي لما جاء بكتابكم هذا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نحررا في ١٩٧٠/٨/٢٩ م

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
( الدكتور / حازم زكي نسيه )  
السفير لدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة

هكذا من الأصل